قبل الصعود

- عقب التصويت على إعلان ١٩ مارس الدستورى وفى ظل شعارات غزوة الصناديق التى رفعتها جماعة الإخوان وحلفاؤها من السلفيين وغيرهم والموافقة على هذا الإعلان الدستورى الإخوانى، واستغلال حالة الارتباك والاضطراب التى كانت تعانى منها الدولة المصرية، وافتقاد غالبية قيادات المجلس العسكرى الحنكة السياسية وبسبب ضغوط خارجية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى لسرعة تمكين الإخوان من خطة السيطرة على مصر بدأت أولى مراحل الإخوان للسيطرة على البرلمان .

- وتحت شعار البرلمان قبل الدستور بدأت الإخوان تنفيذ هذه الخطة بالاتفاق مع رئيس الوزراء وقتها عصام شرف رئيس وزراء الأقدار الذي جاءت به إلى منصبه منصة التحرير، تم الاتفاق على الإسراع بإجراء انتخابات مجلس الشعب وتفصيل قانون خاص على مقاس الإخوان والسلفيين تحت رعاية مهندس هذا الاتفاق وهو نائب المرشد خيرت الشاطر واستغلال سذاجة غالبية، بل

جميع الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية سواء القديمة أو الجديدة وتم تفصيل قانون انتخابى هو الأول من نوعه، بحيث يجمع بين القائمة والفردى وتخصيص ثلثى المقاعد للقوائم والثلث للفردى .

- وسقطت كل محاولات المجلس العسكرى من أجل جعل قانون الانتخابات مناصفة بين الفردى والقوائم، وتخلى جميع رؤساء الأحزاب السياسة عن دعم المجلس العسكرى بسبب مطامع حزبية وشخصية سواء من جانب السيد البدوى رئيس حزب الوفد ومحمد أبو الغار رئيس الحزب المصرى الديمقراطى، وأحمد سعيد رئيس حزب المصريين الأحرار وباقى أحزاب القافلة السياسة المدنية التى انصاعت لرأى الإخوان وذراعها السياسة حزب الحرية والعدالة، برئاسة الرئيس المعزول محمد مرسي.

- وسعى حزب الحرية والعدالة الإخوانى إلى طرح ما أطلق عليه مبادرة تشكيل التحالف الديمقراطى من أجل مصر ليضم ٤٣ حزبًا سياسيًا بهدف خوض الانتخابات فى قائمة واحدة واختاروا الدكتور وحيد عبد المجيد- الوفدي السابق- منسقًا ومهندسًا لتلك القائمة حيث تم منحة مقعدًا بالبرلمان بعد ذلك مكافأة له على هذا العمل. إلا أن جلسات المشاورات وبسبب رغبة الإخوان فى الحصول على نسبة ٥٠٪ من المقاعد وتوزيع ال ٥٠٪ الأخرى على باقى الأحزاب، بدأت عمليات الانشقاق وكان أول

المنشقين الحليف التقليدى لهم وهو حزب النور السلفى .

- وتوالت الانشقاقات من هذا التحالف المزعوم حيث خرج حزب الوفد تحت ضغوط من قواعده ليخوض الانتخابات منفرداً، ثم خرجت أحزاب الكتلة المصرية وهى: المصريون الأحرار والمصرى الديمقراطى والتجمع؛ لتخوض الانتخابات تحت اسم قائمة الكتلة المصرية وبقى فى التحالف حزب الكرامة الذي كان يرأسه حينها حمدين صباحى، وأحزاب أخرى هامشية ومنها الجيل ومصر العربى الاشتراكى وغيرها. وحصد الحرية والعدالة النسبة الأكبر بل أطلق اسمه على القائمة لأنه صاحب اليد العليا، كما أنه كان هو الممول لهذه القائمة التى حصدت بعد ذلك ٤٢٪ من مقاعد البرلمان اللقيط.

- وشهدت هذه الانتخابات ما يمكن أن يطلق عليه التزوير النزيه أو التزوير بما لا يخالف شرع الله كما روج لذلك مرشحو الإخوان ومعهم أحزاب السلفيين وفى مقدمتهم النور والأصالة والبناء والتنمية الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، وتم رفع الشعارات الدينية تحت شعار «إحنا بتوع الدين» بهدف خداع الناس والناخبين للتصويت لمرشحى هذه الاحزاب الدينية شكلاً وموضوعاً .

- ولم تبال جماعة الإخوان الإرهابية وحزبها وأيضاً الجبهة السلفية وأحزابها والجماعة الإسلامية وحزبها

بما كان يدور فى الشارع المصرى وفى ميدان التحرير من أحداث وتفجر أحداث محمد محمود، وسقوط الضحايا والمصابين واستمراراً فى السير نحو غزوة الصناديق وإجراء الانتخابات بمساعدة ودعم رجلهم داخل مجلس الوزراء الدكتور عصام شرف، الذى كان ينفذ كل طلباتهم بما فى ذلك منحهم قاعدة بيانات الناخبين بالأسماء والعناوين ومنح باقى الأحزاب قاعدة البيانات بالأسماء دون العناوين.

- وسجلت المعركة الانتخابية لأول مرة موقفاً واضحًا من كافة أحزاب تيار الإسلام السياسى تجاه المرأة المصرية حيث كانت البداية بمعارضة قوية وشديدة لاقتراح وضع وتخصيص مقاعد للمرأة فى القوائم فى المنتصف الأول من القوائم، وتم إزاحة المرأة لذيل القوائم وليس النصف الأول ثم قيام حزب النور السلفى بوضع صورة ورود وزهور، بدلا من الوجوه النسائية المرشحة فى قوائمه لأن صورة المرأة عورة فى فكر أحزاب السلفية ودخل البرلمان ٤ عضوات فقط من تنظيم الإخوان أبرزهن عزة الجرف.

- وأجريت الانتخابات على ثلاث مراحل وكان ذلك بداية للصعود الإخوانى والسلفى من أجل خطة التمكين للإخوان والسلفيين ولكنهم لم يعلموا أنه صعود نحو الهاوية .